تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق

The Impact of Intellectual trends on the nature of the Economic Structure of Iraq

أ. م. د. عبد الجبار محمود العبيدي **الباحثة أسماء طه خلف**
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

مستخلص اولي

مما لاشك فيه ان الاقتصاد العراقي يعاني من تشوه هيكلي تختل فيه نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي والاستخدام، ويميل الاقتصاد الى الاعتماد بشكل يزداد خضوعا الى الخامية والاحادية، واذا كان هذا الوضع يمثل تعبيرا عن بنية تاريخية في فاصلة زمنية معينة يصطف فيها مع اقرانه من دول العالم عند مستوى متخلف من التطور، فان استمرار هذه البنية بعدما يقرب من قرن من الزمان يحتاج الى تحليل وتصويب التحليلات السائدة، بدأ من استقراء التجارب التاريخية على مدار الحكومات المختلفة، مروراً بالسياسات المعتمدة في كل دورة من دورات الحكم، وانتهاءً بالاتجاهات الفكرية السائدة الان، وصولاً الى اخضاع تلك الاتجاهات الى المحك الموضوعي لمعرفة قدرتها على وعي وادراك موجبات المرحلة التاريخية، ولغرض محاكمة وتقيم تلك السياسات واسباب عدم قدرتها على الارتقاء بالهيكل الاقتصادي، فقد اثرنا عقد مقارنة مع السياسات المعتمدة في المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المراكز الراسمالية، وتلك التي اعتمدها العراق على يد الحكومات التي توالت على حكمه، في العلاقة بالتفارق والتناقض بين، ليس الاتجاهات الفكرية السائدة الان وبين الواقع الموضوعي، فحسب، بل وبين الاتجاهات الفكرية ذاتها، واكثر من ذلك، بين ما يتطلبه الاتجاه الفكري من سياسات، وبين السياسات التي تطالب الاتجاهات الفكرية بها خارج المنظومة المنطقية للاتجاه ذاته اصلاً، وهو ما يعني استمرار الاغتراب بين البنية السياسية والبنية الاقتصادية، واذا كان ذلك الاغتراب له مايبرره في مراحل التسلط والدكتاتورية بحكم ما يتمخض عنه من امكانية ارتشاح الوعي المقصود بقسر الاقتصاد على الدوران في فلك التبعية (بأشكاله التقليدية والمحدثة) فأن الغربة القائمة الان من الصعب تبريرها كلما تم الاصرار على الادعاء بالديقراطية السياسية وصدقيتها.

منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث

أن مشكلة البحث تحاول ان تحيط بالتضاربات والتناقضات بين الطروحات والاتجاهات الفكرية المعلنة وبينها وبين السياسات المتبعة من جهة، وبين حقيقة الواقع المادي والهيكل الاقتصادي السائد في العراق وبين كلاهما، من جهة اخرى .

ثانيا. فرضية البحث

أن الطروحات والافكار والسياسات التي يراد لها ان تحقق التطور / التنمية يجب ان تكون منسجمة مع متطلبات الواقع المادي والهيكل الاقتصادي بعد تشخيص العناصر الفاعلة فيه (حليفة التقدم) ومستوعبة لمشاكله المستعصية . الا ان هذه الفرضية على المستوى النظري غائبة تماماً في الدولة العراقية الحديثة، بحكم الانفصال والاغتراب بين البنية السياسية والبنية الاقتصادية .

ثالثاً.هدف البحث

يهدف البحث الوصول الى الافكار والنظريات والسياسات المعتمدة تاريخياً في المراكز الراسمالية والمتناسبة مع حقيقة متطلبات البنية الاقتصادية ومصالح القوة الفاعلة فيها، وتلك الافكار والسياسات المتناسبة مع الواقع العراقي مقارنة بالمرحلة التاريخية، منظوراً لها كممكناً صالحاً لتحقيق التطور/ التنمية.

صفحات البحث 164- 188

ولغرض الوصول الى اثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور تناول المحور الاول طبيعة الهيكل الاقتصادي وتضمن على ثلاث مطالب :-
المطلب الاول. مدخل مفاهيمي لتوضيح مفهوم الهيكل الاقتصادي وصولاً الى تعريفه.
المطلب الثاني. التفسيرات المعتمدة في توصيف الانماط الاقتصادية ودور الهيكل الاقتصادي فيها.
المطلب الثالث. توصيف الهيكل الاقتصادي للعراق .
اما المحور الثاني فتناول السياسات التي يحتمها الهيكل الاقتصادي، وتضمن مطلبين.
المطلب الاول. السياسات تاريخياً
المطلب الثاني. السياسات واقعياً
في حين تناول المحور الثالث الاتجاهات الفكرية السائدة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة وتضمن اربعة اتجاهات وهي :-
الاول. الاتجاه الاشتراكي
الثاني. اتجاه الخصخصة
الثالث. اتجاه التنمية البشرية المستدامة
الرابع. اتجاه حكومة الخدمات

المحور الأول/ طبيعة الهيكل الاقتصادي

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي

هناك العديد من التعاريف للهيكل الاقتصادي شأنها شأن العديد من المفاهيم في حقول العلوم الانسانية والاجتماعية، وتبعا لذلك تتعدد المفاهيم الخاصة بالهيكل الاقتصادي وقد تناول علماء الاقتصاد مفهوم الهيكل بالدراسة والتمحيص، بل ان بعضهم تناول البيئة المحيطة به، والبعض تناول البحث في المتغيرات وهي في حالة سكونية، أو سكونية مقارنة، وأهتم البعض بالعناصر المكونة للهيكل الأقتصادي، في حين أهتم البعض الاخر بالعوامل المؤثرة فيه والمتغيرات المحدده له. فمثلا يرى عمرو محي الدين بأن الهيكل الاقتصادي يعني شيئا محددا وهو التوزيع النسبي للمتغير الذي يراد دراسته "عمرو محي الدين 1972. ص 54 " أي نسبة مكونات ذلك المتغير الى حجمه الكلي.

اما فرانسو بيرو، فيرى ان الهيكل الاقتصادي فيتمثل بمجموعة النسب والعلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية التي تشكل كيانا اقتصاديا في مكان وزمان معينين، وتبيّن هذه النسب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية مثل نسب الأجر، والارباح في الدخل، ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي، أما العلاقات بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي فتبيّن الشكل الذي تنتظم او تمتزج فيه هذه العناصر المشكلة للهيكل الاقتصادي "أنظر رفعت المحجوب 1966. ص122" وهنا نجد ان التاكيد انصب على اهمية النسب والعلاقات بين القطاعات الاقتصادية والتوزيع النسبي لها داخل الهيكل الاقتصادي.

في حين يرى بيترسون ان مفهوم الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي، أي على المصادر المكونة للدخل القومي، وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة. أي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولّدة للدخل القومي "ولاس بيترسون 1968. ص383" أي أن التأكيد انصب على المنشأ القطاعي للدخل .

أما جنري فيرى ان هناك ترابطا بين المتغيرات الهيكلية التي تحدث في فروع الصناعة التحويلية، وبين التغيرات النسبية في المرونات الدخلية، أي أن التحول والتغيير في الصناعة التحويلية يبدء بحصة صغيرة نسبيا مع بداية النمو وعند المستويات المنخفضة للدخل الفردي، ولكن التغيرات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تتسع، وبارتفاع الدخل تستمر حصة الصناعة التحويلية بالنمو . غير أن هذا النمو يتباطئ عندما يبلغ مستوى متقدم من مراحل النمو الاقتصادي "chenery .H.B and other.1973.p108".

وحسب الاقتصادي الهولندي Tinberger يُعّرف الهيكل الاقتصادي " بأنه مجموعة الصفات والمميزات التي يمكن ملاحظتها مباشرة، والتي يعكسها الاقتصاد بمجرد إلقاء نظرة عليه دون الحاجة الى تمحيص وتعمّق " فتح الله ولعلو .1981 . ص174-175 " .

أما Keneth F . Wallis وهم من رواد المدرسة الهيكلية فيرون "أن الهيكل الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص التي تبقى ثابتة خلال مدة معينة من الزمن" "رفعت المحجوب. مصدر سابق..ص120 " .

اما الفائدة من تحليل الهيكل الاقتصادي فيشير عمر محي الدين الى اربعة فوائد اساسية هي:-

أ. دراسة التغيرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات .
ب. تحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى قدرتها في اسناد عملية التنمية .
ج. تقوية عوامل التشابك القطاعي داخل الاقتصاد.
د. اظهار مفهوم الهيكل الاقتصادي بشكل اكثر وضوحا.

الا ان السؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا التغيير الهيكلي؟ وما الذي يوجب مرغوبيته ؟
ببساطة، لأن معظم البلدان النامية تعاني من اختلال في هياكلها الاقتصادية، لذا فان الحاجة تزداد الى برامج التنمية الشاملة لاحداث تغييرات بنيوية كبيرة، واعادة بناء عملية النمو المتوازنة- حسب جنري-" CHENERY.op.cit.p31-32 "

يتضح من العرض السابق ان مفهوم الهيكل الاقتصادي هو تعبير عن بنية، اي عن تناسبات قطاعية، وعلاقات وترابطات بين المتغيرات الاقتصادية التي تشكل الهيكل الاقتصادي.

المطلب الثاني:- التفسيرات المعتمدة في توصيف الانماط الاقتصادية ودور الهيكل الاقتصادي فيها.

1.نظرية فردريك لست .

يقدم لست نظريته حول مراحل التطور الاقتصادي في كتابه "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" عام 1841 "انظر.ابراهيم كبه.1970. ص63 " حيث اوضح ان نظريته تقوم على ثلاثة اركان هما :- ركن قانوني يستند الى فكرة العدالة في التبادل، التي تقتضي المساواة في المركز بين المتبادلين، وبذلك هاجم الليبرالية الكلاسيكية، خاصة حرية التجارة لأنها تخفي التفوق العسكري الاستعماري البريطاني . وركن عملي يتصل بالسياسة الاقتصادية ومفاده، ضرورةالحماية كوسيلة للامة الضعيفة لأجتياز حالة التخلف عن طريق تطوير القوى الانتاجية، وبلوغ المساواة بين المتبادلين . الركن الثالث. تاريخي، ويقصد به تاكيد حقيقة عدم المساواة في مستوى التطور التاريخي بين الامم، واستنادا للركن التاريخي، طرح لست نظريته في مراحل التطور التاريخية التي تمر بها كل امة سوية، وهي : -

أ- المرحلة الوحشية التي تعتمد على الصيد البري والمائي . ب- مرحلة الرعي . ج- المرحلة الزراعية. د. المرحلة الزراعية الصناعية. ه. المرحلة الزراعية الصناعية التجارية.

2. نظرية وليم والت روستو.

يرى الاقتصادي الامريكي روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" ان جميع الاقطار في تطورها الاقتصادي تمر بخمسة مراحل، كل مرحلة دنيا تفضي الى مرحلة اعلى، وهذه المراحل هي :-" W.W Rostow.1974.4-7 " : -

أ.مرحلة المجتمع التقليدي ب.مرحلة التهيؤ للانطلاق ج. مرحلة الانطلاق د. مرحلة السير نحو النضوج ه. مرحلة الاستهلاك الواسع. وتعد كل مرحلة من المراحل الخمسة السابقة معيارا قائما بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي في الدول المختلفة، ويرى ان المرحلة الخامسة لابد ان تمر بها المجتمعات كافة بعد ان قطعت المراحل السابقة بالتعاقب " مالكولم جبلز، واخرون . 1995. ص136 ".

3. نظرية هلدبراند .

هاجم برونو هلدبراند المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بسبب سيكولوجيتها التبسيطية القائمة على نظرية الانسان الاقتصادي، اي الانسان المدفوع بالدوافع الاقتصادية وحدها، وكذلك بسبب اتجاهها لاقامة قوانين اقتصادية، طبيعية، عامة، تنطبق في كل زمان ومكان، في حين ان علم الاقتصاد في نظره يجب ان يقتصر على دراسة التاريخ الاقتصادي الحقيقي للامم، ناكرا وجود قوانين عامة.

بناء على ما تقدم اقترح نظريته حول المراحل الثلاث، وهي:- مرحلة الاقتصاد الطبيعي، مرحلة الاقتصاد النقودي، ومرحلة الاقتصاد الأئتماني .هذه بالاضافة الى رأيه بأن الاقتصاد يجب ان لا ينظر اليه كعلم طبيعي، بل كعلم اخلاقي او ثقافي "Roll.1974.pp.307-308 ". الا ان هذا التقسيم تعرض الى النقد، واهم الانتقادات التي وجهت اليه،هي:- " انظر . كبه. 2005 ص78 "

أ. ان الوقائع التاريخية الحقيقية اثبتت عدم انطباقها، فالشعوب استعملت الأئتمان قبل استعمال النقود المعدنية كما هو الحال مع الفراعنة في الألف الثامن ق.م.

ب. ان اعتبارها التبادل هو المحور الاساسي لعلم الاقتصاد، ليس صحيحا، ذاك ان التبادل، ما هو الا شكل من اشكال التوزيع، حيث ظهر التبادل بعد ظهور الملكية الفردية للمنتوجات ووسائل الأنتاج، وارتفاع مستوى تقسيم العمل .

ج. ان التاريخ الاقتصادي، هو تاريخ نظم انتاج، وليس تاريخ نظم توزيع، او تبادل. وان القوانين الاقتصادية ليست مجرد قوانين تاريخية وصفية، كما يرى هلدبراند، بل هي قوانين عملية تحليلية.

4. **نظرية موركان.** يُعتبر موركان من اوائل من ركز على اهمية العوامل التقنية / ادوات الانتاج في نشوء وانحلال النظم الاقتصادية، واشار في كتابه "المجتمع القديم" الصادر عام 1877، الى المراحل التي مرت بها المجتمعات القديمة في اقطار مختلفة حتى ظهور الحضارات القديمة القائمة على الاقتصاد الطبيعي، وهذه المراحل هي :-
المرحلة الوحشية (جمع الطعام)، المرحلة البربرية (انتاج الطعام)، ومرحلة الحضارة وظهور المجتمع الطبقي.

5. **نظرية بوخر.** يرى كارل بوخرفي كتابه "نشوء الاقتصاد" المؤلف عام 1893، الى ان اقصاد كل بلد يمر بثلاث مراحل تاريخية، هي: - مرحلة الاقتصاد المنزلي، مرحلة اقتصاد المدن، ومرحلة الاقتصاد الوطني، وهذه النظرية ليست حديثة فجذورها تمتد الى افلاطون وارسطو، الا انها نظرية قاصرة لتاكيدها على الجوانب الكمية، واهمال الجوانب النوعية. فالفروق بين المراحل التاريخية للتطور الاقتصادي– حسب كبه– لا تقتصر على الفروق الكمية (مجرد اتساع النطاق الاقتصادي من المنزل الى القرية، الى المدينة، والعالم) بل ان هذه الفروق في جوهرها هي فروق نوعية، فروق في نوعية العلاقات الانتاجية، وخاصة العلاقة بين العمل وبين مالكي وسائل الانتاج. " انظر. كبه . 1970 .ص78 " .

هذه هي النظريات في تفسير المراحل التاريخية، والتي تبيّن من خلال العرض الموجز، ان الهاجس الاساسي لها يدور حول مستوى التطور التاريخي للهيكل الاقتصادي، ومكانته في تحديد بنيّة التطور، تلك البنيّة التي تحدد بدورها حركة الفكر والاتجاهات الفكرية السائدة في مرحلة تاريخية معينة، وعليه ولاجل الاحاطة بالتيارات الفكرية السائدة في العراق ومدى قدرتها على الارتقاء الى مستوى وطبيعة البنية الاقتصادية في النمط الاقتصادي التاريخي، يقتضي مسبقا التعرف على تلك البنية اولا متمثلة بالهيكل الاقتصادي وطبيعته وخصائصه في العراق .

المطلب الثالث: توصيف الهيكل الاقتصادي للعراق

لتوصيف الهيكل الاقتصادي للعراق سنعتمد على المساهمات القطاعية في الناتج والاستخدام على مختلف المراحل التاريخية التي مر بها العراق منذ تاسيس الدولة الحديثة عام 1921. وكالاتي:-

الفترة منذ 1921 – 1958

من المعلوم للجميع ان هذه الفترة التي ابتدءت بما يعرف في الادب السياسي بالاستقلال السياسي للعراق عن الاستعمار البريطاني، وبغض النظر عن حقيقة ذلك الاستقلال، وهل هو استقلال ناجز، ام استقلالا شكليا اصطنعته المخابرات البريطانية لتضليل الشعب العراقي، واخماد نار ثوراته العارمة ضد الوجود الأجنبي، اقول بغض النظر عن ذلك، فان واقع الاقتصاد العراقي ابان تلك الفترة، كمعطى، لايختلف كثيرا عن الكثير من بلدان الشرق، بما فيها الصين، بخصائصها المعروفة التي تسود فيها الزراعة على الهيكل الاقتصادي، وتغلب مساهمتها في الناتج والاستخدام، الى جانب قطاع حرفي، وخدمات متواضعة، وبنى ارتكازية شبه منعدمة. حيث شكلت مساهمة الزراعة نسبة 57% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1947، ورغم انها انخفضت بعد ذلك لتصل الى 53% عام 1957 بسبب عوائد النفط، الا ان القطاع الزراعي ظل محافظا على تلك الوتيرة، وتركز الانتاج الزراعي التصديري في محاصيل الحبوب (الحنطة، الشعير، والتمور) والمنتجات الحيوانية (كالصوف، الجلود، الحيوانات، الشعر، المرعز، والسمنة) التي كانت صادراتها تشكل المصدر الاساسي للواردات العراقية قبل النفط "انظر. محمد سلمان حسن. التطور الاقتصادي للعراق.ب.ت.ص90 – 105 "، وظل هذا الوضع هو الوضع الغالب حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدقة اكبر، حتى تصفية المستعمرات البريطانية (بعد خروج بريطانيا منهكة من الحرب) تحت يافطة حق الشعوب في تقرير مصيرها عام 1945– حسب اعلان ترومان- والذي تجسد في ترك الشعوب تنال استقلالها !! " انظر. عبد الجبارمحمود العبيدي. 2008 ص139 " .

الفترة من 1958 – 1963

تمثل هذه الفترة بداية عملية الاستقلال السياسي والاقتصادي للعراق، على الرغم من اختلاف تقيمها والموقف منها، معتمدة منهج التخطيط الشامل، والنهل من معين التجارب الاشتراكية العالمية انذاك، وخاصة الاتحاد السوفيتي،والاستماع الى نصحه كما تجلى التعبير عنه بارسال البعثات والخبرات، وعقد الاتفاقيات، كبديل للخبرات الغربية التي اكتنفت انشاء مجلس الأعمار، وعلى الرغم من قصر هذه الفترة وما سادها من توتر واضطرابات وعدم استقرار، الا ان من حق الباحث ان يعرف عن ماذا تمخضت التجربة الاقتصادية، وكيف تجلت في الهيكل الاقتصادي للعراق حتى قبيل الاطاحة الدموية بحكومة الاستقلال ورموزها الوطنيين في انقلاب عام 1963 .

في ايار عام 1959 تم تاسيس وزارة التخطيط مسترشدة بكادر على مستوى عالى من عدد من الدول الاشتراكية لأنجاز اول خطة شاملة، وهي الخطة التي سيبد ء تاريخها في عام 1961-1962 وينتهي العمل بها عام 1965-1966 .

اما خلال الفترة السابقة للتهيى للخطة فقد قامت الحكومة بتكريس جهدها لتقديم الخدمات الاجتماعية، على مستوى التعليم والصحة والتدريب، تاسيس المراكز الخدمية، بناء الجسور، شق الطرق، اسكان الموطنين، بناء المدن، الامن الاجتماعي (دفع رواتب لكبار السن، للمتضررين، والمتزوجين، اعانات البطالة، الوفاة، والمرض) " The Iraqi Revolution .1962.p31"

اما في مجال الزراعة فقد انصب التاكيد على حماية النخيل ونوعيته، معالجة الامراض الزراعية، تحسين الطرق الزراعية، تشجيع الفلاحين على استخدام البذور المحسنة، استخدام الالات الزراعية الحديثة، انتاج الحليب، انشاء المراعي الحديثة، واقامة العديد من المشاريع الصناعية" 521- 505 op.cit. p".التي تكللت باعتماد الخطة الاقتصادية الخمسية 61-62 -65-66 التي رصدت ما نسبته 18% للمشاريع الزراعية الرئيسة، مقابل 28% للمشاريع الصناعية الرئيسة، وتوزعت النسب الباقية بين مشاريع النقل والمواصلات 23%، المباني والاسكان 13%، المشاريع التكميلية 18%، وكان المصدر الرئيسي لتمويل الخطة، هو النفط الذي شكل نسبة 55.8% من مجموع المبالغ المخصصة للاستثمار "انظر. محمد سلمان حسن . دراسات في الاقتصاد العراقي، ص250 –ص251 " وبالرغم مما يحسب للخطة كونها طموحة وشاملة، الا ان تلك الخطة والسياسات المتبعة تعرضت الى النقد، وعلى يد اقرب المقربين من الحكومة، ويمكن استعراض تلك المؤاخذات وكالاتي:- " انظر . المصدر السابق. ص252– ص253 "

أ. التبذير الذي رافق السياسة المالية للحكومة، والذي انعكس في انخفاض الفائض الاقتصادي الموجه نحو الاستثمار الانتاجي.

ب. احتلال القطاعات غير الانتاجية حصة موازية من نصيب المبالغ المخصصة للاستثمارفي القطاعات الانتاجية، وان ما مخصص للاستثمار في القطاعات الانتاجية البالغ 53% يعتبر ضئيلا بالقياس الى حاجة الاقتصاد العراقي .

ج.عدم قيام الخطة على اسسس علمية سليمة، وعدم شمولها لكافة القطاعات الاقتصادية، واهمالها كليا للقطاع الخاص، ومعظم المؤسسات شبه الرسمية، وغياب التشريعات المالية اللازمة لتوجيه الادخار الاهلي نحو الاستثمارالصناعي، بدلا من المضاربة في الاراضي والعقار والتجارة .كما ان العديد من المشاريع المدرجة في الخطة ضمن القطاع الزراعي والصناعي لم تكن مدروسة دراسةاقتصادية، لا من ناحية الأولوية، ولا الأنتاجية، ولا من ناحية التكامل والتوازن بين القطاعين .

د. اغفالها العجز المزمن في الميزان التجاري العراقي، واثر تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات .

عموما فان نجاح الحكومة على المستوى السياسي، بدء من اخراج العراق من التبعية البريطانية، ومن منطقة الاسترليني، تاسيس شركة النفط الوطنية، محاولة الحصول على حقوق العراق النفطية، تنفيق الريع، تفتيت الاقطاع والمصالح المرتبطة بالغرب، فانها عجزت على احداث تعديل على الهيكل الاقتصادي للعراق، بقدر ما كانت لاجراءته الثورية، وبالذات على مستوى التفتيت للملكيات الزراعية دورا كبيرا في تحويل العراق من مصّدر للمحاصيل الزراعية الى مستورد لها، وادت الايدولوجية المستوحاة من التجارب الاشتراكية في النظر للقطاع الخاص باعتباره قطاعا ذيليا "كومبرادوريا" الاثر الكبير في تحجيم القطاع الخاص، وانكفاء حركته الطبيعية . كما ان توزع الحكومة بين الواجبات الاجتماعية تجاه الفقر والجهل والمرض، عوق من عملية التراكم ورفع مستوى الفائض الاقتصادي المتاح، ومن سرعة انجاز بناء المقدمات الاقتصادية الداعمة للاستقلال والتحرر من التبعية . بكلام اخر، ان اهمال الليبرالية في الجانب الاقتصادي، والديموقراطية في الجانب السياسي، ووأدهما باسم الشعارات الاشتراكية المقحمة اقحاما في اقتصاد تغلب عليه العلاقات الاقطاعية، وتسود الامية فيه، تحالفا، في العلاقة بالعوامل اعلاه، في اعطاء الشرعية للحركات السياسية الاخرى باستخدامها ذريعة لضرب الحكومة وتصفيتها دمويا بتمكين من القوى الخارجية، وفي افشال كل الجهود المخلصة في بناء هيكل اقتصادي متقدم .

الفترة من 1963 – 1968

بينما كان المطلوب تجاوز اخطاء الحكومة السابقة، وما رافقها من تسرع وتعطيل للحريات، وابعاد للقطاع الخاص باتجاه دفع المبادرة الفردية، واصلاح عيوب قانون الاصلاح الزراعي، عملت الحكومات في هذه الفترة باستعراض قواها، وايهام الشعب بايدولوجية مغايرة للايدولوجية التي صعدت بها الى دفة الحكم، وبهدف التمويه على الدور البريطاني فقد تم استخدام التاميم، للتلويح بالنهج الاشتراكي، استخداما في منتهى السوء على مستوى التوقيت، وعلى مستوى القيمة الحقيقية له بتاميم بضع مصانع فاعلة وكفؤة وصاعدة .

ان هذه الفترة كانت فترة عصيبة يسودها عدم الاستقرار، فقد تخللتها ثلاث حكومات، وحربا ضروس مع (اسرائيل)، وارتباك في مفاصل الحياة الاقتصادية عموما . لذا لم يكن منتظرا منها دورا واضحا على مستوى البناء الاقتصادي .

الفترة من 1968 – 2003

ان هذه الفترة تحتاج الى تقييم دقيق وشامل، وفي اعتقادنا ان معظم الباحثين من مختلف التيارات والاتجاهات والاختصاصات لم يستطيعوا الوقوف على حقيقة هذه الفترة، واعطائها حقها من التقييم، ليس لفترة ما بعد الاحتلال، فحسب، بل وحتى في الفترة السابقة ذاتها، واذا كانت التقييمات انذاك تاخذ شكلا اعلاميا ودعائيا خالصا، في معظم الاحيان، بفعل تعطل النقد ومصادرة الراي الاخر، بل ومنعه، اصلا، خارج الاطر الصخرية لجوقة المطبلين، الى حد منع فيه الكلام عن التضخم، وسط معدلات فلكية، وبالذات بعد الدخول الى الكويت عام 1991، بل وحتى الاحصاءات الرسمية كان يغلب عليها الاخراج، فان التقييمات لفترة الاحتلال وما بعدها، اكتنفتها الانفعالية، والمقارنة التعسفية بين فترتين افضلها سيء .

مهما يكن الامر فان التقييم يجب ان يرتكز على مسالتين اساسيتين هما : -

أ. دور الحكومة وخططها وبرامجها الاقتصادية في دفع الاقتصاد باتجاه الحركة .

ب. اثر الخطط والبرامج الاقتصادية في التاثير على هيكل الاقتصاد القومي، وتفعيل دور القطاعات الانتاجية في بناء قاعدة اقتصادية صلبة، لا تعتمد على المصدر الخامي المرتبط بالتقلبات الخارجية انتاجا وتسويقا وايرادا، وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية الحاجات الغذائية والاستهلاكية، والسلع الوسيطة، في الحد الادنى، واعتماد معايير الجدوى الاقتصادية، والتخصيص وفق جدول رصين للاولويات .

بالاحتكام الى تلك المسألتين، وبالرجوع الى الجدول المرفق سنجد الاتي:-

1. ان مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت بالاسعار الثابتة من عام 1968 الى عام 1971 بنسبة 78%، وشكلت ما نسبته 11.6% من الناتج المحلي الاجمالي، الا انها ظلت تتراجع حتى بلغت 8% عام 1984، ثم اخذت بعد ذلك بالارتفاع لتبلغ 35% عام 1992، بينما شكلت نسبة 22%، 23% عامي 1992، 1993، ولتعاود الانخفاض التدريجي، ولتصل الى 10% عام 2000، وترتفع ثانية عام 2002 لتصل الى 13%، و14% عام 2003 وتعاود الانخفاض لتصل الى 10% عام 2004 . وهذا يعني الاتي :-

أ. ان صعود وهبوط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي يعود بالدرجة الاساس الى صعود وهبوط حجم الانتاج النفطي ومعدل الاسعار العالمية، التي تشكل حصيلتها المصدر الرئيسي المتاح من الايرادات المحلية بالعملة الاجنبية .

ب. بابعاد النفط سنجد ان مساهمة القطاع الزراعي تراوحت بحدود 25% طيلة الفترة من عام 1965 -1974، الا انها اخذت بالانخفاض منذ عام 1974 لتبلغ 4% عام 1978، و 8% عامي 1980، و 1981، وتبدء بالارتفاع التدريجي بعد ذلك لتصل الى 45% عام 1995، وبمعدل يصل الى 27% للفترة 1997 -2003 .

ج. ان القطاع الزراعي ما زال يشكل الاهمية النسبية الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي، وان الزراعة هي القطاع الحقيقي السائد والمهيمن على الهيكل الاقتصادي للعراق طيلة الفترة انفة الذكر، بغض النظر عن تذبذب مساهمته، التي تعكس، عدا دور العوامل الطبيعية والخارجية، فانها تخفي ورائها قصور السياسات الاقتصادية التي تتراوح بين الاهمال والاهتمام الذي تمليه الضرورات المحلية والضغوطات الخارجية.

2. اما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغ معدل 12% طيلة الفترة ما بين 1965-1969، و14% طيلة الفترة ما بين 1971 -1976، وبلغت 18% عام 1977، الا انها بلغت 4% عام 1978، لتعود الى معدلاتها الوسطية حتى عام 2001، وبينما يفترض ان تزيد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بفعل الانتاج العسكري، فان الاخير شكل مقص للانخفاض التي كانت تخفيه تلك المعدلات، باستثناءالصناعات العسكرية . مما يعني ان مساهمة قطاع الصناعة التحويلية انخفضت الى دون معدلاتها الوسطية للفترة قبيل عام 1968 !!

3. بينما انخفضت مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي، فان القطاعات غير المنتجة المتمثلة بالتجارة والبنوك والتامين والخدمات، استحوذت على نسبة29% للفترة ما بين 1965 -1969، وارتفعت تلك النسبة الى معدل 34% للفترة من 1970 – 1979، والى ما يزيد على 40% للفترة من 1980 -1990، الا انها بلغت اعلى مستويات انخفاضها عام 1995 لتصل الى 5.7%، ثم اخذت بعد ذلك باستعادة معدلاتها الوسطية السابقة لتبلغ 33% للفترة ما بين 1997 – 2004، عموما وبغض النظر عن الانخفاض الحقيقي في الخدمات المقدمة الى المواطنين، وما تحويه الزيادة في الخدمات الاجتماعية من زيادة مضللة، ليس من حيث تناسبها مع الزيادة السكانية، فحسب، بل ونوعية الخدمات المقدمة . فان مما لاشك فيه ان الاقتصاد العراقي بدون النفط، هو اقتصاد تغلب عليه الزراعة والتجارة في احسن الاحوال .

4. بينما كان المطلوب قيام الحكومة عام 1968 بزيادة دور القطاعات الانتاجية، وتعديل الهيكل الاقتصادي المعوج، الذي يميل لصالح هيمنة النفط، فان اهتمامها الذي يمكن تلمسه بين فترة واخرى، انما يعود الى ما تمليه الظروف الدولية، والضغوطات الاقتصادية الخارجية، سواء ابان الحصار، او قبله، ولا تعكس موقفا صلبا يقوم على ايدولوجية واضحة المعالم، صادقة الاتجاه، سواء بالنسبة للزراعة، او الصناعة، واهميتهما في بناء القاعدة الاقتصادية لتحرير الاقتصاد، حقا، من التبعية والخامية التي تشكل ضامنا اكيدا لها (اي للتبعية) .

الفترة من 2003 – 2009

1. هبوط مساهمة الزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الاجمالي الى 10%عام 2004، والى 7.8% عامي 2008، 2009 .
2. تدهور مساهمة الصناعة التحويلية من 14% للفترة ما بين 1971 -1976، و 18% عام 1977 الى 4.5% للفترة ما بين 2004 -2009 .
3. ارتفاع مساهمة القطاعات غير المنتجة، كالتجارة والبنوك والتامين والخدمات، في الناتج المحلي الاجمالي الى 40% للفترة من 2005 – 2009 .

المحور الثاني/ السياسات التي يحتمها الهيكل الاقتصادي

المطلب الاول: السياسات تاريخيا

بالرجوع الى التاريخ الاقتصادي لتطور الغرب الراسمالي ومكانة الافكار فيها بدءا من القرن 15 كتاريخ رسمي لميلاد الراسمالية تجارية بعد مخاض عمره اكثر من مئتي عام في حضن النظام الاقطاعي، اضطلع الفكر بمهمة ايجاد السياسات المناسبة لتعظيم مكانة الطبقة التجارية ونزوعها نحو تركيم الذهب والفضة دون تمييز بين بلد واخر على مستوى القارة الاوربية . متمثلة بالماركنتيلية في بريطانيا، الكولبرتية في فرنسا، والكامرالية في المانيا، وعلى فترات زمنية متقاربة مرتبطة بالتاريخ الخاص لكل بلد في التخلص من الهيمنة الاقطاعية.

لقد عملت تلك السياسات على توفير راس المال الاولي/ البدائي/ الاصلي (بدائي لان وسائله كانت بدائية تمر عبر القتل والاغتصاب والغش والقرصنة والنهب ومصادرة الاراضي، واصلي للتذكير باصله وبالخطيئة الاصلية لادم) "انظر. كارل ماركس. اصل راس المال. ص3" حيث انصبت تلك السياسات على تكديس الذهب والفضة في البلد الام باعتباره مصدر ثروة الامم.

بعد حين اتضح ان الذهب والفضة لا يعدوان ان يكونا سوى مقياسا للثروة، وليسا مصدرا للثروة، وان ما يشكل مصدر ثروة الامم، انما هو تحقيق ميزان تجاري موافق تغلب فيه كفة الصادرات على الاستيرادات، وهنا انكب الفكر على توفير السياسات التي من شانها تحقيق ذلك، وفي مقدمتها الدعوة الى التجارة (التجارة الخارجية) باعتبارها الرافع الحقيقي للارباح المنتجة للفائض الاقتصادي . اذ كانوا يعتقدون بان التجارة هي النشاط الاقتصادي الاول، اما الصناعة والزراعة فهما قطاعان عقيمان – من وجهة نظرهم – لان الاولى تكتفي بتحويل القيم من شكل الى اخر، اما الثانية فانها تستند الى الطبيعة التي لايمكن ان تنتج شيئا جديدا– حسب اعتقادهم– لذا فان التجارة وحدها هي التي تضيف قيما جديدة مصدرها الخارج، وتجدر الاشارة هنا بانهم ينظرون الى التجارة الداخلية باعتبارها عقيمة ايضا، لانها تكتفي باعادة توزيع القيم، ولاتعيد انتاجها ." Grant & Brue 2007 . p24-25. ".

فالمصدر الحقيقي لفائض القيم الاقتصادية هو التجارة الخارجية وليس الداخلية وان اي ربح جديد انما يتم على اساس خسارة الدول الاجنبية، وهذا ما عبر عنه الاقتصادي الايطالي انطونيو سرا في اوائل القرن 17 في كتابه بعنوان "بحث موجز في حصول الدول والممالك التي لا تملك مناجم الذهب والفضة عليها "الصادر عام 1613، ويقسم سرا الوسائل تلك الى نوعين من الوسائل هي:- "ابراهيم كبة. محاضرات غير مطبوعة في الفكر الاقتصادي . 1973"

أ. الوسائل غير المشتركة . ويشير هنا الى وسيلتين هما: -

أ-1 زيادة الانتاج بالنسبة للدول التي تتمتع بامكانات وموارد اقتصادية وطبيعية، والتي لاتملك الذهب والفضة، فيجب عليها زيادة الانتاج والتصدير للحصول على ميزان تجاري ونقودي ملائمين .

أ-2 عن طريق الموقع الجغرافي. اذا كان البلد يتمتع بموقع جغرافي، فيمكنه الحصول على الذهب والفضة عن طريق الوساطة على المستوى العالمي، كما هو حال هولندا .

ب. الوسائل المشتركة. ويشير سرا الى اربعة وسائل يقع في مقدمتها الصناعة، وهنا يعطي سرا الأولوية لاول مرة في تاريخ الفكر الماركنتيلي للقطاع الصناعي، وليس التجاري، وياتي سبب تفضيله الصناعة على القطاعات الاخرى، كونها اكثر استقلالية على عكس الزراعة التي تتوقف على الظروف الجغرافية والطبيعية، وان انتاجيتها تزداد بشكل اكثر من زيادة نفقاتها، وان الصناعة اكثر ربحية، واكثر انتاجية بالقياس الى الزراعة، واخيرا، فانها اقل تعرضا الى التلف والفساد كما هو الحال بالنسبة للسلع الزراعية.

بعد ما يقرب من عقدين من الزمن صدرت في انكلترا رسالة لتوماس مان بعنوان "كنز انكلترا عن طريق التجارة الخارجية "في عام 1630، والتي فيها يعطي توماس مان برنامجا تفصيليا شاملا لكل الاجراءات التي يتطلبها تحقيق ميزان تجاري موافق، اهمها:-" Grant & Brue . op cit . p 20-23"

أ. استصلاح الاراضي البور.
ب. صيد الاسماك .
ج.عدم استنفاذالموارد الطبيعية .
د. منع استيراد المواد الغذائية بصورة مطلقة، الا اذا اعيد تصديرها .
ه. السيطرة على الاستهلاك وعدم تركه فوضى للحريات الفردية .
و. اتباع سياسة اعادة تصدير ودعمها عن طريق المنح والمساعدات الحكومية لقطاعات التصدير.
ز. السيطرة على وسائل النقل والمواصلات .
ح. اتباع سياسة تسعير متنوعة .
ط.اتباع سياسة تصنيع لغرض التصدير، وهنا يخضع التصنيع للتجارة، وليس العكس. فالغرض من الصناعة هو دعم الميزان التجاري .

في الثلث الاخير من القرن السابع عشر اوضح شارلس دافينانت في كتابه "الموارد العامة والتجارة للمملكة" الصادر عام 1698، ان ثروة الامم هي فيما تنتجه، وليس في الذهب والفضة. مؤكدا على تقوية العلاقات الثنائية بين المملكة ومستعمراتها." Grant & Brue.op. cit. p 22 "
وهذه التحولات في الافكار والسياسات ليست تعبيرا عن فراغ، اومحض ترف فكري، بل انها تجد جذورها تمتد الى التوسع والتحول في القاعدة الانتاجية .

في اواخر القرن 17 صدر بحث جديد للانكليزي جايلد بعنوان "بحث جديد في التجارة الخارجية" واهم الافكار الواردة فيه تنص على ضرورة خلق فرص عمل جديدة، حماية الصناعة، ربط الميزان التجاري بالصناعة، اعتبار الصناعة المصدر الحقيقي للتصدير، منع تصدير العمال، منع الهجرة الخارجية للعمال، ودعم سياسات التصدير بكل الوسائل والمنح. تلك الافكار التي كانت تعبيرا واضحا عن انتشار المصانع التي تعتمد الايدي العاملة "المانيفاكتورة". ومع تقدم الانتاج الصناعي، وبالذات مع ثورة البخار وتحول شكل المصنع من مجرد تجمع للعمال متبوع بالادوات، الى تجمع للالات المتبوعة بالعمل، وقف العقل الاوربي ليعلن ان ثروة الامم مصدرها ليس الذهب والفضة، وليست هي التجارة، بل الانتاج وقوة العمل التي تسهم في خلق القيم المادية. فما كان لهذه الطروحات المتخذة شكل سياسات، غير توظيفها في نظرية متكاملة متماسكة ليتحول الاقتصاد الى علم، وهو يؤكد على ضرورة التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، وبين القطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة، وان ما كان يتوجب بناءه على مستوى الخدمات، انما هو ما يخدم الانتاج، ولا يضر بعملية التراكم. ان الحفاظ على التراكم هو الذي قاد ايضا الى تحييد الحكومة واقصار دورها على اداء وظائف محددة– حماية المجتمع من العدوان الخارجي، الحفاظ على الامن والنظام والملكية الخاصة، والقيام بالاشغال العامة– وبما ان تلك الوظائف غير منتجة، فان نفقات الحكومة غير منتجة ايضا، لذا نادى الكلاسيكيون بضرورة تحديد ايرادات الحكومة، وتحديد ميزانيتها، وقالوا خير الميزانيات اقلها حجما . "انظر . رفعت المحجوب. 1971 .ص46 " .

كما ان الحفاظ على التراكم قاد ايضا الى رفض كل ما من شانه ان يؤدي الى التكاسل والتقاعس والكسل، لذا نظروا الى الصدقة واعانات الفقراء باعتبارها تخريبا لنظام العمل المأجور، بل وحتى طقوس العبادة والحفلات الدينية المكلفة. "انظر باران . 1971. ص102" وفي الوقت الذي دعوا فيه الى حرية التجارة، ورفع القيود من امامها، فانهم كانوا يرون، بأن فرض الحماية يكون مبررا اذا كان الهدف منه حماية الانتاج الوطني .

هذا هو الثراث الفكري الذي بنت الراسمالية مجدها عليه، وتلك هي السياسات (بغض النظر عن الجانب القيمي والاخلاقي المختل فيها) التي وفرت جبل التراكم، وحققت التقدم بمفهومه البراغماتي/ الادواتي الغربي.
فماذا كانت الافكار والسياسات التي اعتمدتها الحكومات العراقية المختلفة على المستوى الواقعي طيلة ما يقرب من المائة سنة الماضية؟ هذا ما سنتعرف عليه الان .

المطلب الثاني: السياسات واقعيا

كما تبين لنا سابقا، من خلال استعراض نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، بأن القطاع التقليدي، سواء المتمثل بالزراعة، او بالأستخراج طيلة الفترات التاريخية المنصرمة، وبالرغم من تعدد الحكومات، وتعدد توجهاتها الأيدولوجية. الأمر الذي يثير اكثر من سؤال منطقي، منها:- ماذا كانت تلك السياسات؟ اي ما هي طبيعتها؟ وماذا عملت تلك الحكومات؟ وكيف استطاعت ان تنجح في تسييد هذا المستوى المتدني من التطور/ القروسطي- المزاد بخراب الميكانزمات الذاتية- بالرغم من كل ما اتيح لها من موارد وخيرات؟

الحقيقة ان الاجابة على مثل هذه الاسئلة يحتاج الى مراجعة كاملة للسياسات والبرامج الحكومية المتعاقبة بشكل تفصيلي، وهذا يخرج عن حدود البحث، الا ان من الممكن اختصارها عند عدد من المؤشرات وحسب الفترات الزمنية، وكالاتي: -

الفترة من 1921- 1958

ان وضع الاقتصاد العراقي والهيكل الاقتصادي فيه كان قريبا، ومشابها للهيكل الاقتصادي لمعظم البلدان النامية، من حيث هيمنة القطاع الزراعي، او القطاعات الخامية، على مستوى الانتاج والاستخدام، ولكن بعد انتاج النفط وتوفر الموارد من النفط منذ اربعينيات القرن المنصرم، تحول الاتجاه لصالح القطاع الاستخراجي، وبالرغم من تخصيص بعض الموارد لبناء السدود، وشق قنوات الري والبزل، الا ان الانتاج الزراعي لم يتطور، بل ظل يراوح متذبذبا في مديات ضيقة، وبينما يستحوذ الاستخدام في القطاع الزراعي على حوالي 57% من السكان النشيطين، فأن مساهمته في الدخل الوطني لم تزد على 24%، وهذا يكشف، ليس عن تخلف مستوى الانتاجية، فحسب، بل وعن مدى انتشار البطالة الجزئية فيه، الى جانب ضألة استغلال الارض، وانخفاض الانتاجية الزراعية للدونم الواحد، والفلاح الواحد، وفائض السكان في الريف، والهجرة الى المدن، هذا الى جانب ظاهرة الفلاحين المعدمين "محمد سلمان حسن . 1966 .ص20-22 ."، ويأتي نظام زراعة الارض (النير ونير) ليترك نصف القدرة الانتاجية معطلة، وحتى الموارد النفطية التي اتيحت للحكومة للفترة ما بين 1951 – 1956 والمقدرة بـ 167.8 مليون دينار، لم يصرف منها سوى اقل من نصفها، اما المبالغ الاخرى غير المصروفة البالغة 89.1 مليون دينار فقد تم اقراض نصفها تقريبا عن طريق مجلس الاعمار للبلديات والادارات المحلية لغرض تأسيس المصالح العامة (كالماء والكهرباء). وهذا يكشف عن غربة القطاع النفطي عن الاقتصاد، وعدم التشابك به، وهو ما اوضحه تقرير لخبراء هيئة الامم المتحدة في عام 1949 مشيرا الى "ان بنود امتيازات شركات النفط تمنحها حرية للعمل تعزلها جوهريا عن اقتصادات بلدان الشرق الاوسط . فأنتاجها تقرره الاوضاع الدولية، لا المحلية، وفوق ذلك، ان الشركات هي التي تجهز وتملك وسائل النقل، سواء اكانت انابيب النفط، ام الناقلات النفطية، التي تقوم بنقل نفط الشرق الاوسط الى اسواقه، في اوروبا الغربية وانحاء العالم الاخرى، ثم ان ما يترتب من عملات اجنبية على بيع النفط يعود الى شركات النفط التي تحتفظ به الى حد كبير، وعليه، ان تأثير عمليات النفط على اقطار الشرق الاوسط المنتجة للنفط تأثير غير مباشر في الاساس، ومنافعها المستمدة منه محدودة ". "U.N.supplement.The-world-Economic-Reprt.1949-1950.نقلا عن المصدر السابق .ص30 "، وقد انحصر ما قدمه مجلس الاعمار من برامج عند حدود البنية التحتية- طرق، سدود، ري، بزل، انشاءات– والتي كانت تستنفذ الفائض الاقتصادي المتاح، وعلى حساب تطوير البنية الانتاجية، هذا ناهيك عن اسلوب عمل هذا المجلس " لمزيد. انظر . المصدر السابق. ص144 " .

الفترة من 1958 – 1963

ان التركة التي ورثتها حكومة الاستقلال عام 1958 من مظاهر التخلف التي انعكست في الثلاثي المقيت– الفقر، المرض، والجهل– باسبابه المقيمة في تركز الثروة بايدي كبار الاقطاعيين، والشركات الاجنبية، ان تلك التركة حتمت– في ظل الوضع الثوري العالمي- اعتماد سياسات ثورية منذ البدء، وعلى غرار الثورة البلشفية كان المرسوم الثاني بعد مرسوم الاستقلال، هو مرسوم الاصلاح الزراعي وتفتيت الملكيات الاقطاعية،وثم الدخول في مفاوضات معقدة بهدف معالجة الغبن والاجحاف بحق الشعب العراقي جراء الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الاجنبية " ويكفي الاشارة هنا الى ان جميع مساحة العراق البالغة 450000 الف كم2 – عدا منطقة صغيرة تقع عند الحدود الايرانية- كانت قد منحت بعهدة جماعة واحدة من الشركات الاحتكارية الكبرى وفقا لامتيازات مشابهة للمساهمين الاجانب انفسهم في شركة نفط العراق يمتد امدها الى ما بعد عام 2000، ودون اي تنازل عن الاراضي غير المستثمرة، ودون اي ضمان للتحري عن النفط خلال مدة معينة في هذه الاراضي الشاسعة التي تضم مساحة العراق بأكملها، في حين ان الشركات تتخذ من هذه المناطق احتياطيا مجمدا دائميا يدعم مكانتها النفطية في العالم ويهدد بالخذلان مساعي البلدان التي تتوق لاستثمار مواردها النفطية وفق ما تمليه عليها المصلحة الوطنية "محمد سلمان حسن.1966. ص472" لقد كان امام الحكومة واقعا من اهم خصائصه الاتي : -

1.خضوع الاقتصاد الوطني الى رأس المال الاجنبي النفطي المستثمر في العراق .

2.ضألة حجم الانتاج والدخل الوطني، وسوء توزيعه الاجتماعي، واستمرار المستوى الواطىء لمعيشة وصحة وثقافة اكثرية الشعب العراقي .

3.انخفاض درجة استغلال الثروة البشرية والطبيعية المتمثلة بانتشار البطالة على نطاق واسع .

ازاء هذا الواقع بخصائصه انفة الذكر فقد كان على سياسات الحكومة ان تسير باتجاه يلغي اثر تلك الخصائص، بدء من زيادة انتاج القطاعات الانتاجية الاساسية (الزراعة والصناعة) وتقليل الاعتماد على رأس المال الاجنبي، والعوائد النفطية المرتبطة بنشاطه، وتحقيق مستوى مقبول من توزيع الدخل، وزيادة استغلال الثروات المادية والبشرية المتاحة . ولكن هل الواقع شبيه الامنيات ؟

في معرض نقده لسياسات الاستثمار في القطاعات المختلفة، يشير د. محمد سلمان حسن "المصدر السابق. ص245 – 270 " الى الاتي: -

أ. ضعف التخصيصات في القطاع الزراعي، التي بلغت 20.3% من مجموع مبالغ الخطة، ورغم كبر حجم هذا المبلغ، الا انه لايتناسب وحاجة ومتطلبات القطاع الزراعي، ولا يتناسب مع ما خصص للقطاعات غير الانتاجية – 25% لقطاع النقل والمواصلات فقط -

ب.على الرغم من كبر حجم التخصيصات للقطاع الصناعي البالغة 30% من مجموع مبالغ الخطة الخمسية، الا ان الملاحظ عليها وجود اتجاه لتغليب المشاريع الصغيرة التي غالبا ما تكون يسيرة وبسيطة التنفيذ، مقابل تلكؤ الوزارات في تنفيذ المشاريع الرئيسة والمنتجة .

ج. اهمال القطاع الخاص وعدم رسم الحدود الفاصلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

د.ان الخطة جمدت نحو خمسين مشروعا صناعيا كانت قد عرضته حكومات الديمقراطيات الشعبية، والتي لا تستلزم سوى رأس مال ضئيل، وتقنية بسيطة، وبالمقابل فان لها فائدة كبيرة في انتاج مواد متنوعة يمكن ان تحل محل المواد المستوردة، وتسهم في تقليل العجز التجاري، وتقلص من حجم البطالة .

هـ.لم يوجه الاهتمام اللازم لتطوير القطاع النفطي الوطني، وانشاء شبكات المصافي والتكرير، وتصنيع المنتجات الثانوية.

عموما يمكن القول بأن تشخيص الواقع الاقتصادي، وتشخيص مستلزمات النهوض به، كان دقيقا، الا ان التصدي له كان ضعيفا، هذا بالاضافة الى ضعف الاهتمام اللازم بالقطاعات الانتاجية، ودور تفتيت الملكيات الاقطاعية، في زيادة نسب البطالة والارباك الاجتماعي والاقتصادي، وتراجع الانتاج الزراعي، واهمال الارض بفعل عدم ترافقه بسياسات مناسبة وتخصيصات مالية لجعل الاصلاح الزراعي اصلاحا حقيقيا، لا مجرد قانون سياسي، وهو ما يعني في التحليل الاخير بأن التخصيصات الخاصة بالقطاع الزراعي، هي في حقيقتها تبذيرا للموارد طالما انها تذهب لتطوير قطاع تزداد انتاجيته ضعفا، وتضعف مساهمته في الانتاج .

الفترة من 1963 – 1968

عملت الحكومات في هذه الفترة بأستعراض قواها وأبهام الشعب بايديولوجية مغايرة للايديولوجية التي صعدت بها الى دفة الحكم، مستخدمة الشعارات الاشتراكية واستخدام التأميم استخداما سيئا على مستوى التوقيت، وعلى مستوى القيمة الحقيقية له كونه لايشمل غير بضع مصانع كفوءة وصاعدة، وقد تميزت الفترة من 1963 – 1968 بعدم الاستقرار السياسي ناهيك عن تخللها حربا خاسرة مع اسرائيل في حزيران 1967 .

الفترة من 1968 – 2003

في هذه الفترة الطويلة ظل العراق خلالها تحت حكم الحزب الواحد، والفرد الواحد وهي امتداد لأنقلاب 1963 والمظلة التي ورائه، وهي امتداد ايضا الى نفس النهج المزعوم بالاشتراكية، وقد تضمنت مشاريع الخطط الخمسية التي اعتمدتها الحكومة منذ عام 1970، وهي تعتمد على نهج التخطيط الاقتصادي لادارة الاقتصاد وعدم تركه فوضى للمبادرات الفردية، وتضمن السعي لتنمية الدخل القومي بمعدل 7 % وهو ضعف معدل نمو السكان،مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، التركيز على تنمية الزراعة والصناعة واستغلال الموارد المعدنية استغلالاً وطنياً، تقليل الاعتماد على العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل، التوزيع الجغرافي الواسع لمشاريع الخطة كما جاء في بنود خطة 1970 – 1974 "انظر رحيم حسوني سلطان ص 128 " الا أن الاعتماد على عوائد النفط ومحدودية المشاريع الجديدة المدرجة في الخطة في كافة القطاعات، بالاضافة الى اثر الفترة التي استغرقها التفاوض مع الشركات النفطية الذي انتهى بالتاميم عام 1973 واضطرار الحكومة الى ايقاف المنهاج الاستثماري، هذا ناهيك عن انخفاض مستوى التنفيذ الى التخصيصات بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية وضعف اجهزة التنفيذ المباشر وضعف الرقابة والمتابعة. لذا فلم تستطيع خطة 70 – 74 من احداث تغيرات تذكر، ولا أن تنوع مصادر الدخل. بل على العكس ارتفعت نسبة النفط في الناتج المحلي الاجمالي، مقابل انخفاض نسبة مساهمة الزراعة والصناعة التحويلية .

اما خطة عام 1976 – 1980 والتي كانت خطة طموحة وذات تخصيصات كبيرة بسبب ارتفاع عوائد النفط، فقد وضعت في مقدمة اهدافها تخفيض حصة النفط في توليد الناتج المحلي الى النصف، وبناء العديد من المشاريع الستراتيجية الكبرى اهمها:- "أنظر رحيم حسوني. مصدر سابق ص145" مشروع الحديد والصلب الاسفنجي في البصرة، الخط الستراتيجي لنقل النفط الخام، ميناء البكر، انبوب النفط العراقي– التركي، مشروع استثمار الفوسفات في عكاشات، معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي في كركوك، معمل انتاج الالمنيوم، معمل صناعة السيارات والمكائن، معمل انتاج السكر، معمل للورق في ميسان والبصرة، مشاريع للغزل والنسيج والملبوسات، ولصناعة الاحذية والجلود، مشاريع لتوليد ونقل القدرة الكهربائية، مشاريع غذائية، ومشاريع للمشروبات والسكائر، الى غير ذلك من المشاريع التي تستوعب الالاف من الايدي العاملة .

بغض النظر عن النقد الذي يوجه الى الخطة- كونها اعتمدت حجم التخصيصات السابقة دون الاخذ بنظر الاعتبار التطور التاريخي لكفاءة التنفيذ، وان التوزيع القطاعي للتخصيصات لم يبنى بشكل دقيق على مقدرة القطاعات الاقتصادية باستيعاب التخصيصات الاستثمارية، بل استند الى توافر الموارد المالية فقط، علاوة على محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي على استيعاب العوائد النفطية المتزايدة بسرعة، الامر الذي ادى الى ارتفاع كلفة الاستثمار وانخفاض مردوداته في الامد البعيد- فان هذه الخطة حققت انجازا كبيرا تتواضع امامه كافة الخطط اللاحقة والسابقة . ولكن هل هذا الانجاز منفصل عن خطة حرب العراق مع ايران في سلسلة الحروب بالنيابة ؟

قبل اعلان الحرب اعدت خطة طموحة جديدة للسنوات 1981– 1985 كان يعوّل عليها كثيرا لخروج العراق من قائمة البلدان النامية الاقل نموا، والاعلان عن توافر فائض يبلغ 36 مليار دولار . مؤكدة على ضرورة ترسيخ بناء القاعدة الاقتصادية الصناعية من خلال اكمال مشاريع الخطة السابقة وانجاز مشاريع جديدة شملت ماياتي:- " انظر كريم عبد النبي باش اغا .1983. ص267 "

401 مشروع في القطاع الزراعي .
709 مشروع في القطاع الصناعي .
525 مشروع في قطاع النقل والمواصلات .
799 مشروع في قطاع التربية والتعليم العالي .
3406 مشروع في قطاع التشييد والبناء .

والحقيقة ان ما نفذ من هذه الخطة، هو بالدرجة الاساس مشاريع القطاع الصناعي الحربي، ومشاريع خدمة المجهود الحربي، وبالذات ازاء انخفاض اسعار النفط وتدنيها الى اقل من النصف، وما ترافق بها من انخفاض العوائد النفطية، وانخفاض التخصيصات الكلية المتاحة للاستثمار، الامر الذي اجبر الحكومة على ترشيق نفقاتها اجمالا . لتذهب معظم تلك المشاريع ادراج الريح، ومعها ذهبت الخطط الخمسية، واستعيض عنها بمناهج استثمارية سنوية، واعادة النظر في اولويات المشاريع الاستثمارية بما يتلائم وتعزيز القوة العسكرية (تحت صيغة قوة الاقتصاد العراقي) ودعم المجهود الحربي، واعتماد سياسة احلال الواردات، وتشجيع بعض المنتجات التي تعتمد على قاعدة الموارد المحلية- ولا ندري اية منتجات تلك، واية قاعدة للموارد المحلية؟- تلك القاعدة التي كشف دخول العراق الى الكويت عن خرافتها، وكشف عورة الاقتصاد العراقي، وعبث الجهد التنموي المزعوم طيلة نصف قرن، وخرافة الفكر التنموي الذي يقوم عليها .

ان دخول العراق الى الكويت عرض العراق الى التحالف الدولي، والاجماع الدولي على ضربه بشتى الاسلحة التدميرية لمخالفته مبادىء الشرعة الدولية واحتلاله بلدا جارا وعضوا في الامم المتحدة، تلك الشرعة ذاتها التي ستسمح باحتلال العراق !!!!!! عموما فقد تعرض العراق الى تدمير فادح لمجمل بناه الاقتصادية، وعرّض كافة منشأته الاقتصادية للتدمير، اعقبها فرض حصار عالمي شامل، ومنعه من تصدير نفطه– وهو المورد الاساس والوحيد-، وتجميد ارصدته المالية في البنوك العالمية .

الامر الذي حتم اعتماد التمويل التضخمي، الذي بدء بطبع عشرات المليارات من الدنانير، وانتهى بطبع مئات المليارات، والترليونات، وهو ما نجم عنه ارتفاعا حادا في وتائر التضخم الى حدود غير مسبوقة، وتدني القوة الشرائية للدينار العراقي، وتدني قيمته الى العملات الاجنبية، لتبلغ ما يقرب من ثلاثة الاف دينار مقابل الدولار- بعد ان كانت قيمته تبلغ 3.377778 دولار مقابل الدينار الواحد – والذي وجد تعبيره في ارتفاع اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد نصف المصنعة ارتفاعا جامحا . مما حتم على الحكومة اعتماد نظام التقنين، الذي يعرف بالبطاقة التموينية، مترافقا بتعطل الصناعات والحرف، وتسريح اعدادا كبيرة من الايدي العاملة، وارتفاعا في مستويات البطالة، وتفاقمت حالة الركود في الاقتصاد، وتراجعت مستويات النمو الاقتصادي بسبب النقص الكبير في المواد الاولية والوسيطة ونصف المصنعة وقطع الغيار التي تحتاجها المؤسسات الانتاجية والخدمية لادارة انتاجها، وبالذات قطاع الصناعة التحويلية. " فتعطلت نسبة كبيرة من الطاقة الانتاجية، والتي بلغت 66% عام 1991، و68% عام 1992 "انظر ثائر محمود رشيد. 2001 . ص69 " ووسط الحصار الدولي، ومنع الحكومة من التصرف بمواردها، التجأت الى القطاع الخاص، كما الجأها الحصار البحث عن مصادر الخبز والغذاء من داخل الاقتصاد، لا من خارجه، فلجأت الى دعم اسعار السلع الزراعية، وبالذات انتاج الحبوب من حنطه وشعير ورز .

الفترة 2003- 2009.

تمثل هذه الفترة بداية احتلال العراق تحت يافطات ومسميات متعددة، وكأي احتلال اجنبي فأن الاثار التي ترتبت عليه في الامد المنظور اثارا خطيرة، ليس في تدمير الاقتصاد العراقي وتدمير مقوماته الانتاجية والخدمية، فحسب، بل، وفي القوانين والسياسات والاجراءات التي رافقته، والتي كانت تتعارض بشدة مع حاجة وظروف بلد يراد له الاستقلال والنهوض بعد حكم دكتاتوري بغيض كما هو معلن في الخطاب الرسمي للاحتلال ومنظماته بما فيها الامم المتحدة، فجاءت قوانين تحرير التجارة، وفتح ابواب الاستيراد على مصراعيه لتنقض على ما تبقى من قدرات انتاجية في القطاع الزراعي، واذا علمنا ان هذا القطاع يستوعب 28% من الايدي العاملة" انظر. احمد عمر الراوي. 2009 . ص39 " نستطيع ان ندرك حجم الاثار على مستوى الاستخدام والانتاج والفائض الاقتصادي الممكن، ولم يكن القطاع الصناعي اقل نصيبا من الاثار المدمرة التي افقدته قدرته الكاملة على الانتاج، مزادة بعدم توفر مصادر الطاقة، وارتفاع اسعارها في السوق الموازية، الى جانب قوانين تحرير التجارة وفتح باب الاستيرادات "انظر. سامي عبيد محمد التميمي. 2005. ص113 "، وياتي قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 الذي يهدف الى استقدام راس المال الاجنبي في ظروف يعرف الجميع فيها غياب كل المستلزمات التي تغريه على العمل في العراق، هذا ناهيك عن ان مشكلة العراق ليست هي مشكلة نقص راس المال، فالعراق يمتلك من الطاقات المادية والبشرية والخبراتية والعملية ما يؤهله لتحقيق اعادة البناء. كما اعتمدت سلطة الاحتلال على برامج الصندوق والبنك الدوليين المتمثلة ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وتحرير السوق والتجارة وخصخصة القطاع النفطي دون اكتراث، الا بما توجبه مصلحة الدائنين، ومصلحة راس المال الدولي بعيدا عن اعتماد اية ستراتيجية واضحة المعالم وموضوعية تستجيب الى حاجات الاقتصاد، وتعمل على تحقيق مصلحة راس المال الدولي والدائنين من خلال تفعيل دور الاقتصاد بعد تشخيص مكامن الخلل الحقيقية فيه.

بمراجعة ما يسمى بستراتيجية التنمية الوطنية للاعوام 2005– 2007 وهي ميزانية سنوية لمدة ثلاث سنوات تعتمد بشكل وحيد على العوائد النفطية " انظر. صبري زاير. مصدر سابق. ص88 " سنجد الاتي: -

1. **أن تزايد حجم المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية والتي نمت بمعدل سنوي قدره 211% مابين 2004 – 2008 لا تعبر في حقيقتها عن تنوع هيكل الاقتصاد العراقي وزيادة الطاقة الانتاجة بقدر ما تعبر عن استثمارات وهمية في جزء كبير منها، والجزء الاخر يتوزع بين تبديل الارصفة واكساء الجزر الوسطية بالحجر الملون والحديد وعمل اسيجة وتزين الساحات والتشييد وصبغ الابنية وما شاكل .**
2. **تزايد الاعتماد على النفط الذي هيمن بشكل مطلق على الهيكل الاقتصادي وسط تراجع القطاعات الانتاجية.**
3. **ان حسابات الدخل القومي وادراج مساهمة قطاع الخدمات والتجارة والنقل والمواصلات والبناء والتشييد من شانها ان تجعل من هيمنة النفط ضبابية .**

المحور الثالث/ الاتجاهات الفكرية السائدة

1 – الاتجاه الاشتراكي

لقد ظل الاتجاه السائد طيلة الفترة من بداية ثورة الاستقلال عام 1958 الى احتلال العراق عام 2003 هو الاتجاه الذي يرفع شعارات الاشتراكية بالرغم من اختلاف مضمونها في عام 1958 عنه في عام 1968، وبغض النظر عن التعدد المفاهيمي والتيارات التي تتشبه بالاشتراكية، وبغض النظر عن حقيقة الاشتراكيات غير العلمية وموقف الاحزاب الاشتراكية الحقيقية الدولية منها، فأن تلك الشعارات لم يكن نصيبها من التاثير في الواقع الاقتصادي والقاعدة الاقتصادية بقدر ما كان سياسيا تمثل في الاستحواذ على النتائج الاخيرة للبناء والتنمية، من خلال العمل على رفع مستويات الرفاه الذي اتخذ زيادة في رواتب الموظفين ورواتب العسكريين والامتيازات المختلفة، وبالذات ابان فترة الحرب، والتي هي في حقيقتها محاولة لتهدئة الخواطر وامتصاص النقم امام قطار الموت، ولاندري كيف تستقيم الاشتراكية، حتى بالشعارات، مع بناء عشرات الدور الرئاسية (بلغت 72 داراً) والتي هي في حقيقتها فلل وابنية للامراء والاقطاع والدوقات في فترة العصور الوسطى .

وكيف تستقيم الاشتراكية مع بناء الجوامع الفارهة والمترفة والناعمة، وبغض النظر عن قربها وبعدها من شعارات الاشتراكية، كيف تستقيم بيوت الله، وشعائر الله مع الترف ذاك وسط غرق معظم الشعب في بيوت تفتقر الى ادنى المستلزمات وانتشار مدن الصفيح واكتضاظ المدن والسكان وضعف الخدمات .

وبينما تم استنزاف الاحتياطات المالية والارصدة المتراكمة جراء الفورة النفطية منذ عام 1972– 1973 في الحرب العراقية الايرانية، وسط تراجع القطاعات المنتجة وتكريس اختلال الهيكل الاقتصادي القائم على النفط، فان تحشيد الشعب للحرب ترافق بعملية استبدال تاريخية بعمالة اجنبية بلغت مايقرب من اربعة ملايين اسهمت في تحويل الفائض الاقتصادي الى خارج البلد، خاصة وان معظم العاملين في القطاعات المنتجة كانوا، اما جنودا مكلفين، او احتياط، او متطوعين رغم انفهم، ولاندري كيف تستقيم عملية التنمية مع التفريط بالسكان النشيطين وهجرة الكفاءات التي كانت في حقيقتها طردا معلنا للكفاءات .

2 – اتجاه الخصخصة

برز اتجاه الخصخصة ليس كاختيار مبني على وعي موضوعي وحاجة موضوعية بل كان اختيار الضرورة، فمع تراجع ميزان الاحتياطات الدولية للعراق الى سالب، وتحول العراق الى دولة مدينة، وتلكؤ القطاعات الاقتصادية على النهوض باعباء عملية النمو والتنمية، وقع العراق تحت مشروطية الصندوق والبنك الدوليين عام 1987، ومطالبها ببيع القطاع العام وخصخصة الاقتصاد العراقي الذي كان يتم باستحياء وبمبررات الفعالية والجدوى والكفاءة الاقتصادية، الا انه ومنذ بعيد احتلال العراق للكويت ووقوع العراق تحت طائلة العقوبات الدولية التي ترافقت بتقليم اظافر دور الحكومة ومصادرة ودائعها في البنوك الدولية وفرض الحصار الشامل على العراق، لم يكن هناك بدٌ من اللجوء الى القطاع الخاص كضرورة اقتضتها الظروف الدولية، ووسط غياب الظروف المواتية وريبة القطاع الخاص " انظر. عبد الجبار العبيدي . مجلة العلوم الاقتصادية . العدد53. 2009 . ص145 " من المركزية واستمرارها كنهج مستديم في سياسة الحكومة، وارتفاع وتائر التضخم، وتراجع عملية الاستثمار في القطاعات الحقيقية، وتقدم القطاع المضاربي والمالي والتجاري، فقد توطدت حركة القطاع الخاص وتشابكت بالاقتصادات الخارجية وسط غياب القاعدة الاقتصادية التي تفرز وتوجب التشابكات القطاعية داخلياً، وجاء تخريب البنى الاقتصادية والاجهاز على كامل الاقتصاد العراقي بعد احتلال العراق عام 2003 ليكرس التشابك الخارجي للقطاع الخاص، ووسط تخريب الزراعة وارتفاع كلفة انتاج المحاصيل الزراعية وغياب الحماية للمنتجات المحلية، وشحة المياه، وتلوث التربة، وتخريب شبكات الري والبزل، وتراجع الدعم الحكومي، كل ذلك ادى لان تصبح لقمة المواطن ورغيف خبزه وغذائه مرهوناً بالانفتاح المتزايد على الخارج ولتصبح حركة الحياة برمتها مرهونة بحركة القطاع الخاص وتشابكه بالخارج، ومع تراجع دور الحكومة وغياب اية رؤية لبناء الاقتصاد وفقا للحاجات التي تقتضيها المرحلة التاريخية واعادة الاعتبار للقطاعات المنتجة واعتماد سياسات مالية ونقودية مناسبة للتاثير على الاقتصاد في اعادة توزيع موارده على المستوى القطاعي والمكاني، فأن الخصخصة انما تعني تعويم الاقتصاد العراقي وتذرير العراق وتركه يتخبط بقواه الواهنة وسط حركة الديناصورات الدولية وهيمنة الشركات والمافيات الدولية.

3 – التنمية البشرية المستدامة

يشار في الادبيات المعلنة للتنمية البشرية المستدامة الى انها "انظر.عبد الجبار العبيدي. مصدر سابق.2008. العدد49 . ص141" :-

- عملية توسيع الخيارات الانسانية المتاحة امام البشر.
- تنمية لاتولد نموا اقتصاديا، فحسب، بل وتعمل على توزيع منافعه بشكل متساوٍ.
- تعمل على اعادة بناء البيئة بدلا من تدميرها.
- تؤهل البشر بدلا من ان تهمشهم.
- انها تعطي الاولوية للفقراء وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتسهل مشاركاتهم في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم.
- انها تنمية للفقراء، للطبيعة، لخلق فرص العمل، تنمية لصالح النساء والاطفال.

وكان لهذه الديباجة الشعاراتية الاثر المطلوب والمدروس على النخب المثقفة وشعوب البلدان النامية كرصيد مجيّر مجانا لصالح حكومات الانابيب التي صورته مطلبا شعبيا مع فشل برامج وستراتيجيات التنمية التي صيّر فشلها معلولا بماديتها- اي تاكيدها على الجوانب المادية دون البشرية - وبغض النظر عن هذا التزوير للحقائق (كون ان تلك الستراتيجيات لم تعمل كما لاحظنا، على الاقل في تجربة العراق، من بناء قاعدة اقتصادية انتاجية مادية) فان التاكيد على الجوانب البشرية لعمري هو مسعى وهدف علّي نهائي مرغوب لاي توجه تنموي، وان ممكن الخلاف ليس هنا، وانما على التوقيت الذي يعني اي تنكر له قلبا للاهداف السامية الى نقيضها. "انظر. المصدر السابق .من ص141-155 " .

عموما فقد اخذ العراق حال اقرانه من الدول النامية بتبني برامج واسعة للرعاية الاجتماعية تمثلت بصرف رواتب للعاجزين والشيوخ والمعوقين ومتضرري الحروب (التي هي فصلا عشائريا) وبرامج الخدمات والرفاهية (هذا بغض النظر عن اوجه تدفق الموارد واتجاهها والمستفيد الحقيقي منها) وبينما تتطلب مثل هذا البرامج دورا واسعا للحكومة فانها تتم في ظل اتجاه طاغٍ هو الخصخصة، وفي اعتقادنا انه ليس هناك من تناقض في المسألة طالما ان الحكومة ممنوعة من التدخل حصرا في مجال بناء القاعدة الاقتصادية الانتاجية، وان تدخلها مبارك في مجال الانفاق الاجتماعي، لا الانتاجي !!

بغض النظر عن الموقف من ستراتيجية التنمية البشرية المستدامة، وبغض النظر عن مدى براءة مصطلحاتها، ومانشيتاتها العريضة، وبغض النظر عن حقيقة اهدافها، التي تتقاطع، بالمطلق مع ما هو معلن، بغض النظر عن كل ذلك،فان هناك العديد من الاسئلة التي يفترض التصدي لها، والاجابة عنها بعمق قبل الشروع باتخاذ موقف منها، تلك الاسئلة التي يمكن اختصارها بالاتي:- هل تستقيم الدعوة الى التنمية البشرية المستدامة التي تفترض دورا متزايدا للدولة، مع دعوات، بل واتجاهات يراد لها ان تصبح سائدة تدور حول الخصخصة، وتجريد الدولة من معظم ادوارها الاقتصادية، وبعد تشويه بنيتها ؟ ثم هل تستقيم طروحات التنمية البشرية المستدامة، وما تتطلبه من ادوار متزايدة للدولة، هل تستقيم مع الفساد الواسع النطاق الذي يكتنف عمل الدولة وتشوه بنيتها؟ هل يستقيم الدور المرسوم للدولة ضمن طروحات ومنهجية التنمية البشرية المستدامة، مع استدامة التنمية؟ اي، هل تجريد الدولة من العمل الاقتصادي (بغض النظر عن فسادها) واقصاره على الخدمات واسعة الخراب! والقاصرة على تحويل النفط الى تراب وصبات كونكريتية بما يتطلبه من ايرادات هائلة بحجة الاعمار، هل يستقيم مع الواقع الاقتصادي المتسم باحادية الجانب والمنكشف على العوامل الخارجية بكل متداخلاته ومتغيراته؟ وهل يمكن تحقيق الحياة الكريمة، حقا، بتكريس الاقتصاد الريعي ؟

4- حكومة الخدمات

ان الاتجاه الاخر الذي يسود الخطاب الاعلامي بعد الاحتلال وبالذات منذ عام 2008 هو التاكيد على تشكيل حكومة الخدمات، وبغض النظر عن اللغة السياسية للخطاب فان الايديولوجية والمظلة الفكرية التي تستظل بها تلك الطروحات، او التي يمكن اقعادها فيها، هي المدرسة الكلاسيكية التي حيّدت دور الدولة واقصرته على اداء وظائف حماية المجتمع وحفظ الامن والقانون والملكية الخاصة والقيام بالاشغال العامة . بعد ان اتضح فساد القطاع العام وعدم كفاءته وزيف الادعاءات الاشتراكية التي كان باسمها يتم الاغتصاب السياسي والمصادرات للملكية الخاصة منعا من تشكيل اية قوى اجتماعية وطبقية راسخة، سواء أكانت برجوازية نشيطة او طبقة عاملة (وهنا يجدر التذكير بعملية تحويل العمال الى موظفين اواسط السبعينيات تحت حجج باطلة، وكأن الموظف اشرف من العامل)، وبعد ان اتضح ان برنامج الرعاية الاجتماعية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يكتنفه الفساد حد بلغ العراق فيها المرتبة الاولى في قائمة الفساد– حسب التقارير الدولية– ان هذا الاتجاه حتى اذا اقعد في اطار المظلة الفكرية الواضحة القائمة على تحييد دور الدولة في الحياة الاقتصادية لايعني انتصار للافكار الكلاسيكية الارثذوكسية طالما لايهدف منه الحفاظ على التراكم الراسمالي والمدخرات الوطنية كعنصر محرك للاستثمار الذي يكمن وراء النمو، بقدر مايهدف الى تحقيق اهدافا اجتماعية عابرة للقاعدة الاقتصادية وعابرة للبنية الاقتصادية المادية الانتاجية والاستحواذ على النتائج دون بناء المقدمات "انظر.عبد الجبار العبيدي. مصدر سابق ص 142 " وهو تعبير عن تعويم الحكومة ومصادرة امكاناتها في رعاية الفعالية الاقتصادية ودفع الحركة الاقتصادية، واقصارها على رعاية الحركة الحرة للقطاع الخاص المصادرة/ الدائرة في حدود التبادل والتوزيع وهيمنة الشركات الكبرى. بكلام اخر اقصارها على القيام بدور مأمور بلدية لا اكثر، واذا كان مثل هذا الدورمقبولا في حدود المراكز الراسمالية، فلأن الاخيرة ضمنت كل ميكانزمات الحركة الحرة في اطار عملية النمو والتقدم، بل ان الحكومة ظلت حتى رغم توصيفها كونها لاتعد ان تكون مامور بلدية ظلت متمسكة برعاية الحركة الاقتصادية وضمان دفقها، ورعاية الطلب الفعال والخروج من الازمات، وخير دليل على ذلك ماقامت به الحكومات الغربية وعلى راسها الولايات المتحده الامريكية في تاميم عشرات البنوك والشركات الخاسرة، تاميمها ليس بهدف مصادرتها على الطريقة العراقية الأستبدادية، بل بهدف اعادة تأهيلها وبيعها للراسمال الخاص، فمازال دور الدولة منذ بداية نشوء الراسمالية هو رعاية الحركة، وضمان فعلها ودفقها، وليس رعاية الطبقات المتضررة والفقيرة والقيام بالرعاية الاجتماعية للفئات غير النشيطة، الا بعد تامين القدرات الاقتصادية وتحقيق التراكم الذي اصبح مشكلة النظام بعد ان كان هدفا له، والذي اقتضى الالتفات الى تلك الفئات وتمكينها لتنشيط الطلب الفعال، اي ليس بوصفهم ذوات انسانية، بل كموضوع للحركة.

الاستنتاجات

بناء على ما تقدم يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات وكالاتي : -

1. **ان شعارات الاشتراكية والنهج الاشتراكي لم يكن مرغوبا فيه، ومرغوبا منه، غير المركزية الشديدة، وتعطيل الحريات، والسطو على دور المبادرة الفردية .**
2. **غياب اي نهج حقيقي، لا اشتراكي، ولا راسمالي لتطوير الاقتصاد وانتشاله من التخلف .**
3. **ان اعتماد الخطط والبرامج الاستثمارية، لايعني بالضرورة التنمية، ولا تعني الخطط تلك بانها تستهدف التنمية كما يشاع، بقدر ماهي نفقات غير ذات اتجاه .**
4. **ان التخطيط الاقتصادي كان منفصلا عن التخطيط السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار بدل لعب دور شرطي المنطقة .**
5. **أن غياب المظلة الفكرية الحقيقية، وغياب ستراتيجية محلية للتنمية تنسجم وتقيم وسط الامكانات المحلية والخصوصيات الذاتية، وتغليب الغنيمة السياسية في الحكم والدعاية السياسية في الخارج، جعل من عملية ما يسمى بالتنمية تتذبذب حول تنمية الخدمات ورفع المستوى المعاشي ليس للعاملين في حقول الانتاج، بل للعسكريين والنخب السياسية والاجتماعية بهدف تأهليهم لقبول ودعم مشاريع الحرب . وعلى حساب المورد الناضب، تلك الخدمات، التي بينما تتخذ شكل دعم التعليم والصحة والطرق والجسور، فأنها اتخذت شكل بناء فنادق لاحقا، وبناء فلل اسطورية ومساجد بشكل يتناغم مع المشروع السياسي، وليس مع المشروع الاقتصادي، والمنطق الاقتصادي .**
6. **ان جميع الجهود باتجاه تخطيط الاقتصاد العراقي للانفصال عن الاقتصاد الخامي الريعي/ الاحادي الجانب، والتحول الى اقتصاد متنوع وهيكل متوازن، باءت بالفشل، على الرغم من توافر الموارد المالية الهائلة، وبالذات بُعيد ما يسمى بالتاميم لشركات النفط الاحتكارية بداية الثمانينيات . وان ما تحقق من مشاريع في الصناعة التحويلية، سواء أكان عسكريا ام مدنيا كان يعتمد في معظمه على المدخلات المستوردة بالعملة الصعبة . هذا بغض النظر عن نسبة مكون الانشاءات في التكوين الراسمالي . مما يعني ان كل جهود التنمية المزعومة واستراتيجاتها الدولية المتبناة، لم تستطيع تحقيق التشابك القطاعي داخل الاقتصاد المحلي، بقدر ماعملت على تحقيق التشابك المتزايد بالمركز الراسمالي باتجاه تعظيم التبعية، وقد يكون هذا الفشل في تحقيق التغيير الهيكلي نجاحا بمنظار الستراتيجيات الدولية التي تكللت بالاستعمار المباشر للعراق تحت يافطات اسلحة الدمار الشامل، ودمقرطة العراق، ومحاربة الارهاب .**

المصادر

1. عمرو محي الدين. التنمية والتخطيط الاقتصادي. بيروت.لبنان. دار النهضة العربية. 1972. 2. رفعت المحجوب الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. دار النهضة .القاهرة . 1966 .
3. ولاس بيترسون. الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي. ترجمة صلاح الدباغ . المكتبة المصرية. بيروت 1968 .
4. فتح الله ولعلو . الاقتصاد السياسي مدخل. الدراسات الاقتصادية. السلسلة الاقتصادية. الطبعة الثانية. دار النشر والتوزيع .بيروت.1981 .
5. ابراهيم كبه.دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. الجزء الاول. الطبعة الاولى. مطبعة الارشاد .بغداد . 1974.
6. مالكولم جبلز، واخرون .اقتصاديات التنمية .تعريب طه عبد الله منصور وأخرون. دار المريخ للنشر. الرياض. السعودية. 1995.
7.عبد الجبارمحمود العبيدي. التنمية البشرية المستدامة. طروحات العولمة وطروحات الاستقلال (دراسة نقدية). مجلة العلوم الادراية والاقتصادية. جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد .عدد 49. مجلد 14. 2008 .
8. محمد سلمان حسن . دراسات في الاقتصاد العراقي .دار الطليعة .بيروت .1966.
9. كارل ماركس. اصل راس المال. دار التقدم . موسكو.1970.
10. أبراهيم كبة.محاضرات غير مطبوعة في الفكر الاقتصادي . 1973.
11. بول باران .الاقتصاد السياسي للتنمية. ترجمة احمد فؤاد بلبع.ط2.دار الحقيقة .بيروت. 1971.
12. رحيم حسوني سلطان.تحليل دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق. اطروحة دكتوراه .كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد. 2010.
13. كريم عبد النبي باش اغا .تأميم النفط وأثره على التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد .1983.
14. احمد عمر الراوي . دراسات في الاقتصاد العراقي. دار الدكتور للعلوم والنشر. بغداد. العراق .2009.
15. سامي عبيد محمد التميمي. تحليل واقع الاقتصاد العراقي وسياسات الاصلاح الاقتصادي.اطروحة دكتوراه .كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة . 2005 .
16.عبد الجبار العبيدي. أشكالية القطاع العام . مجلة العلوم الاقتصادية. العدد53. 2009 .
محمد سلمان حسن. التطور الاقتصادي في العراق .المكتبة العصرية. بيروت. بدون تاريخ .
CHENERY.H.B.and othere studies indevelopment ptanning .harvard University press.1973.
GRANT/BRUE the History of Economic Thought.seventh edition.United States. 2007
ROLL .Ahistory of Economic Thought .2nd Edition .1974

The Iraqi Revolution. Issued by the high committee for the celebrations of the 14th JULY.Baghdad.1962.

W.W.ROSTOW.the stage of economic growth .new York Cambridge university .london .1974.

ملحق رقم (1)

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (1965- 2009) بالاسعار الثابتة لعام 1988 مليون دينار

السنة / القطاعات	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	9173	1974	1975
الزراعة والغابات والصيد (1)	157.4	157.0	169.2	186.0	184.7	319.1	331.5	401.4	306.1	362.5	311.6
التعدين والمقالع (2)	285.8	304.2	268.2	332.9	334.4	1496.0	1615.2	1396.4	1934.4	1858.3	2061.5
النفط الخام (3)	281.0	298.5	262.7	325.6	326.6	1481.0	1605.6	1383.0	1916.1	1840.6	2042.8
باقي التعدين (4)	4.8	5.7	5.5	7.3	7.8	15.0	9.6	13.4	18.3	17.7	18.7
الصناعة التحويلية (5)	69.7	74.3	81.9	91.7	98.8	155.9	181.6	196.7	212.7	227.8	270.6
الماء والكهرباء (6)	12.0	12.6	12.8	14.9	16.8	9.2	10.8	9.5	12.7	15.2	17.2
البناء والتشييد (7)	30.1	32.8	29.8	32.4	32.5	77.6	89.5	85.8	116.0	216.7	356.1
النقل والمواصلات والخزن (8)	59.1	63.6	62.7	61.7	63.0	87.7	95.9	98.9	98.7	130.6	184.6
تجارة الجملة والمفرد (9)	72.0	77.4	77.0	88.1	88.9	131.1	117.9	133.4	143.1	176.6	208.7
البنوك والتأمين (10)	9.5	12.2	11.7	12.2	13.7	21.5	23.9	23.4	27.5	48.9	89.1
ملكية دور السكن (11)	30.2	30.7	32.1	33.0	33.8	68.4	71.6	73.6	77.1	89.2	108.9
الخدمات الاجتماعية (12)	89.0	94.1	98.1	104.6	117.7	254.1	266.4	277.2	292.6	422.5	453.8
الخدمات الشخصية (13)	60.0	64.9	67.0	73.9	77.3	65.9	37.3	39.3	40.3	40.7	43.0
الناتج المحلي الاجمالي (14)	874.8	923.8	910.5	1031.1	1061.6	2686.5	2841.6	2735.6	3261.2	3599.0	4105.1
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (15)	593.8	625.3	647.8	705.8	735.0	1205.5	1236.0	1352.6	1345.1	1748.4	2062.3
نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى GDP بدون النفط	%26	%25	%26	%26	%25	%26	%26	%29	%22	%20	%15
نسبة مساهمة القطاعات غير الانتاجية (9+10+12) الى GDP بدون النفط	%29	%29	%29	%29	%30	%34	%33	%32	%34	%37	%36

تابع للملحق رقم (1)

السنة / القطاعات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	*1985
الزراعة والغابات والصيد (1)	384.2	373.9	378.4	372.7	370.8	378.0	418.8	403.2	446.9	517.7
التعدين والمقالع (2)	2640.0	2662.3	3190.9	3908.1	3026.2	1088.7	1050.8	1130.2	1399.6	1406.1
النفط الخام (3)	2620.2	2640.7	3163.9	3880.4	2989.8	1056.3	1017.5	1105.8	1368.7	1379.3
باقي التعدين (4)	19.8	21.6	27.0	27.7	36.4	32.4	33.3	24.4	30.9	26.8
الصناعة التحويلية (5)	333.9	435.1	410.2	481.7	544.7	513.9	511.7	516.6	503.9	561.8
الماء والكهرباء (6)	20.6	25.0	29.8	33.45	37.2	41.0	64.6	65.7	73.2	79.1
البناء والتشييد (7)	406.1	339.2	449.2	719.7	758.6	1107.1	1195.2	964.9	684.4	599.7
النقل والمواصلات والخزن (8)	232.8	248.0	307.5	418.8	454.2	460.1	296.0	296.0	276.7	253.5
تجارة الجملة والمفرد (9)	220.2	243.4	333.6	492.3	574.5	659.9	602.2	602.2	660.1	641.4
البنوك والتأمين (10)	95.4	98.5	100.5	141.7	186.7	231.9	226.4	226.4	334.9	232.6
ملكية دور السكن (11)	113.7	128.0	134.6	281.4	308.6	320.7	283.6	283.6	273.0	265.4
الخدمات الاجتماعية (12)	440.1	492.3	592.4	622.3	891.2	1029.0	897.5	897.5	837.5	822.1
الخدمات الشخصية (13)	44.8	46.8	49.5	48.3	49.3	57.1	60.4	60.4	53.0	50.2
الناتج المحلي الاجمالي (14)	4931.8	5092.5	5976.6	7520.4	7202.0	5887.4	5607.2	5446.7	5543.2	5429.6
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (15)	2311.6	2451.8	9140.5	3640.0	4212.2	4831.1	4589.7	4340.9	4174.5	4050.3
نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى GDP بدون النفط	%16	%15	%4	%10	%8	%7	%9	%9	%10	%12
نسبة مساهمة القطاعات غير الانتاجية (9+10+12) الى GDP بدون النفط	%33	%31	%11	%34	%40	%40	%38	%40	%44	%42

* البيانات (1965-1985) بالاسعار الثابتة لعام 1980 . والبيانات 1986-2009 بالاسعار الثابتة لعام 1988.

تابع للملحق رقم (1)

تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق

السنة / القطاعات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الزراعة والغابات والصيد (1)	2871.5	2631.9	3109.9	3109.9	3447.8	2624.1	3221.7	3184.2	3409.9	3815.9	4151.4
التعدين والمقالع (2)	2217.3	3527.7	3639.0	3123.3	3061.5	76.8	508-	230.4-	717.9-	2814.0-	770.3
النفط الخام (3)	2174.7	3514.2	3580.5	3060.4	3019.6	61.5	25.0-	250.6-	739.3-	2830.7-	751.6
باقي التعدين (4)	42.6	13.5	58.5	62.9	41.9	15.3	19.2	20.2	21.4	16.7	18.7
الصناعة التحويلية (5)	2494.0	3400.8	2641.0	2664.8	1414.5	505.2	515.9	1241.3	1291.4	1502.7	1568.8
الماء والكهرباء (6)	268.2	276.4	325.7	357.0	297.8	154.8	273.6	274.9	247.2	296.1	321.8
البناء والتشييد (7)	1614.7	1550.2	1527.7	1308.0	1074.9	270.6	311.7	255.5	74.1	63.1	29.1
النقل والمواصلات والخزن (8)	1316.2	1322.6	1295.1	1442.4	1305.2	572.8	770.5	733.9	690.3	739.0	871.4
تجارة الجملة والمفرد (9)	2326.0	2273.7	2524.2	2235.6	2143.1	781.1	1648.1	1371.0	1267.1	291.7	1077.8
البنوك والتأمين (10)	1234.0	1905.4	1309.2	1507.1	1084.9	441.5	399.0	192.3	80.2	54.9	118.6
ملكية دور السكن (11)	728.8	711.4	676.8	734.3	952.2	958.0	1388.7	5982.8	6146.5	6308.1	6488.8
الخدمات الاجتماعية (12)	1234.0	3362.5	3557.2	3385.8	2371.9	1049.1	721.5	351.3	181.5	199.6	176.3
الخدمات الشخصية (13)	236.5	209.0	230.2	286.9	181.3	106.0	108.4	141.7	107.8	47.8	63.0
الناتج المحلي الاجمالي (14)	16541.2	21171.6	208336	20155.1	17335.1	7540.0	8851.1	13287.2	12778.1	10504.9	156373.3
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (15)	14366.5	17657.4	17255.5	17094.7	14315.5	7478.5	8876.1	13537.8	13517.4	13335.6	155621.7
نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى GDP بدون النفط	%17	%13	%16	%18	%24	%34	%35	%22	%25	%45	%26
نسبة مساهمة القطاعات غير الانتاجية (9+10+12) الى GDP بدون النفط	%42	%38	%43	%42	%39	%31	%31	%13	%17	%6	%9

تابع للملحق رقم (1)

السنة / القطاعات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة والغابات والصيد (1)	4133.8	4475.1	5188.3	4589.0	4644.0	5432.6	3850.3	4521.8	5939.6	6195.9	4479.7	4244.0	4488.2
التعدين والمقالع (2)	12670.3	20956.3	25323.7	25900.2	25700.7	22122.9	13930.0	19837.5	18397.5	19409.4	20865.2	23526.6	23995.5
النفط الخام (3)	12656.4	20946.6	25310.5	25877.5	25675.7	22099.0	13917.1	19789.4	18319.6	19327.5	20778.5	23422.8	23877.7
باقي التعدين (4)	13.9	9.7	13.2	22.7	25.0	23.9	12.9	48.1	77.9	81.9	86.7	103.8	117.8
الصناعة التحويلية (5)	1708.7	1732.5	1830.2	1748.3	1909.4	1740.4	1243.9	966.6	956.0	1056.4	1122.4	1159.4	1316.0
الماء والكهرباء (6)	418.3	392.0	385.5	378.6	434.9	504.4	200.0	423.6	489.6	537.4	598.6	803.3	1013.0
البناء والتشييد (7)	144.5	226.6	299.0	433.0	887.3	1078.1	258.4	720.3	1495.0	1578.5	1607.9	1937.5	2239.7
النقل والمواصلات والخزن (8)	1472.2	1671.8	2192.2	2427.7	2277.1	2368.0	1259.9	1924.0	1867.6	1395.8	1160.2	1756.3	2009.2
تجارة الجملة والمفرد (9)	865.5	1084.0	1502.1	1770.1	2308.5	1861.7	1056.4	2293.7	2545.0	2736.0	2537.8	3422.2	3794.2
البنوك والتأمين (10)	117.0	105.9	145.4	169.7	180.2	186.6	88.7	248.0	307.7	345.6	815.6	876.2	931.3
ملكية دور السكن (11)	868.6	893.8	919.7	946.4	973.8	1002.1	1031.2	5589.5	5762.4	6246.1	6474.9	6624.7	6827.3
الخدمات الاجتماعية (12)	3754.0	3776.5	3799.2	3822.0	3844.9	3868.0	3891.2	4666.8	5260.1	7925.4	8533.6	8872.8	9613.6
الخدمات الشخصية (13)	295.4	304.0	312.8	321.9	331.1	340.8	350.7	622.2	641.3	664.9	582.0	598.5	624.4
الناتج المحلي الاجمالي (14)	26448.3	35618.5	41898.1	42506.9	43491.9	40505.6	27160.7	41814.0	43661.8	48091.4	48777.9	53821.5	56852.4
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (15)	13791.9	14671.9	16587.6	16629.4	17816.2	26588.5	14243.6	22024.6	25342.2	28763.9	27999.4	30398.7	32974.7
نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى GDP بدون النفط	%29	%30	%30	%27	%26	%20	%27	%20	%23	%21	%15	%13	%13
نسبة مساهمة القطاعات غير الانتاجية (9+10+12) الى GDP بدون النفط	%34	%34	%33	%35	%35	%22	%35	%33	%32	%38	%42	%43	%43

تابع للملحق رقم (1)

السنة / القطاعات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الزراعة والغابات والصيد																
التعدين والمقالع																
النفط الخام																
باقي التعدين																
الصناعة التحويلية	11	11	12	12	14	15	17	15	15	10	6	5	9	9	18	8
الماء والكهرباء																
البناء والتشييد																
النقل والمواصلات والخزن																
تجارة الجملة والمفرد																
البنوك والتأمين																
ملكية دور السكن																
الخدمات الاجتماعية																
الخدمات الشخصية	1726.2	1726.0														
الناتج المحلي الاجمالي																
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	%8					%17	%13								%45	

تابع للملحق رقم (1)

السنة / القطاعات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة والغابات والصيد													
التعدين والمقالع													
النفط الخام													
باقي التعدين													
الصناعة التحويلية	12	12	11	10	11	6	9	4	3	3	4	4	4
الماء والكهرباء													
البناء والتشييد													
النقل والمواصلات والخزن													
تجارة الجملة والمفرد													
البنوك والتأمين													
ملكية دور السكن													
الخدمات الاجتماعية													
الخدمات الشخصية													
الناتج المحلي الاجمالي													
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	%30	%30.6	%31	%27	%26	%20	%27	%20	%23	%21	%16	%14	%14